

## التحديات التي تواجه المرأة السودانية في نشر ثقافة السلام

د. إحسان فقيري \*

### مقدمة

إن اتفاقية السلام التي أبرمت، وبغض النظر عما تحمله من نقاط الضعف والخلاف فيها، لم تراع مساهمة المرأة السودانية التاريخية في النضال الوطني منذ الاستقلال، كما لم تراع معاشة المرأة ومعاناتها لظروف الحرب والنزاعات وهي الخاسر الأكبر فيها إذ تتجلى معاناتها بصورة أكثر وضوحاً في حالة الحرب حيث تتعرض النساء للموت والتشريد والفقر، كما تستعمل المرأة كأداة ضغط في حسم النزاع. تم أيضاً تهميش لمشاركة المرأة في كل مراحل المفاوضات المتعددة التي أنتجت الاتفاقية أو بما يسمى بإطار مشاكوس ومن جميع القوة السياسية بيسارها ويمينها ووسطها، لذلك أتت الاتفاقية تحمل كثيراً من الفجوات التي تخص النساء والتي من المهم الانتباه إليها ومعالجتها. لكن، وبالرغم من نقاط الضعف التي صاحبت الاتفاقية، إلا أنها فتحت نافذة صغيرة أدخلت ضوءاً جعل المرأة تشعر بالأمل في إيقاف الحرب والذي يعنى ما تتعرض له المرأة من التشريد والتهجير والاعتداء، لذا كان لابد لنا من الوقوف والتساؤل عن تحدياتنا في هذه المرحلة الدقيقة من عمر الوطن، أفراداً وتنظيمات، خاصة ونحن مقبلين يحدوننا الأمل في خلق مجتمع جديد يؤمن بالتعدد العرقي والديني والثقافي ويجعل التعايش ليس ممكناً فقط، وإنما يتحقق فيه التمازج كأقصى الأمانى. إذ أن نشر ثقافة السلام من التحديات التي تواجهنا اليوم.

### ما هي ثقافة السلام:

إن ثقافة السلام هي من منتجات المجتمعات الديمقراطية إذ لا تعيش وتتطور في أجواء النظم الشمولية، فهي مرادف للثقافة الديمقراطية كما أوردها ميلاد حنا في كتابه "قبول الآخر"، وأعني المعنى العريض للكلمة، وهي قبول العرق الآخر اللون الآخر والجنس الآخر والعادات والتقاليد الأخرى والدين الآخر والمعنقد السياسي. والآخر حسب ما يقول د. ميلاد حنا هو كل من "أصور وأحياناً أتوهم أنه يختلف عني لسبب أو لآخر" ص19. وإذا أخذنا بهذا التعريف، نجد أن مرجعية الثقافة الديمقراطية نادرة في تراثنا الشعبي.

فمن الناحية الاجتماعية، نستطيع القول بأن المجتمع السوداني تسيطر عليه العلاقة الأبوية والذكورية، ونلاحظ ذلك في العلاقة بين شيخ القبيلة وأفرادها، وبين الأب وأبناءه، والرجل وزوجته، وحتى بين



الولد والبنات، وفي علاقتهما مع بعضهما البعض فللابن اليد العليا. أما من الناحية الاقتصادية، فنلاحظ ذلك في الفرق في حقوق المالك للثروة وفاقدتها من الناحية الأخرى ونصيب كل منهما في عملية اتخاذ وفرض القرار. أما في إطار الدين، فنلاحظ الأحادية في اتخاذ القرار وحرمان الأغلبية في ممارسة حقها في الاختلاف، وأضرب مثلاً بشيخ الطريقة إذ يحرم التابعين له من الاستقلالية في التفكير ويكون دورهم دور التابع فقط (كما ذكر الدكتور كامل إبراهيم حسن في ورقته ثقافة الديمقراطية) ولا نريد أن نطيل في هذه التعريفات، ولكن لا بد لنا من تحديد أدق لثقافة السلام والتي سوف نعرفها في هذا النطاق بتحقيق التعايش السلمي بين المجموعات الإثنية والدينية والثقافية المختلفة ومحاولة توفير الحد الأدنى من السلام الاجتماعي الذي من أهم مقوماته:

- التعليم.
- الصحة.
- إيواء المشردين.
- إصحاح البيئة.

## التعليم

التعليم ليس بالنشاط الإنساني المحايد وإنما له أهداف يسعى إلي تحقيقها إذ لا بد من أن يكون من أهدافنا خلق إنسان قادر على مساعدة الغير وهو حق أساسي من حقوق الإنسان وبالنظر إلي المناهج التعليمية بالسودان نرى إنها لا تخدم التعدد الإثني والديني والثقافي عموماً فاستعمال الأسماء والملبس والمأكل الخاص بإثنية محددة يؤدي ليس فقط إلي تهميش البقية وإنما إحساسها الغبن كما يؤدي إلي حجب المعلومات عن بقية الإثنية الموجودة في السودان مما لا يخدم عملية التعدد والتمازج وحتى المعرفة لبعضنا البعض والأمثلة كثيرة في هذا المضمار ونورد هنا في بعض كتب المطالعة الإشارة إلي الإنسان السوداني الشخص الذي يلبس الجلابية أو الثوب ناسين بقية الألبسة لبقية الإثنيات الموجودة في السودان ويكرس التعليم لدونية المرأة ويجعلها شخصاً لا يتعدى واجبه سوى العمل المنزلي أو الأدوات الجمالية.

كما أضرب لكم مثلاً بمنهج مرحلة الأساس بالسودان والشعراء الذين يجب معرفة سيرتهم الذاتية وقصائدهم فكان هناك شاعران هما محمد إدريس جماع والتجاني يوسف بشير فقط. وللأسف يجب معرفة سيرة أحدهم فقط، بينما الشعراء العرب الآخرين يجب حفظ سيرتهم الذاتية عن ظهر قلب مما يشير إلي عدم إبراز الثقافة السودانية، كما لفت انتباهي عدم وجود أي شاعرة سودانية بالرغم من كثرتهم ضمن المقرر.



من خلال مقرراتنا، لم تطرح أي قضايا نسائية فيها مثال لذلك محاربة الأمية والعادات والتقاليد الضارة والخفاض الفرعوني لذا فإن المقررات لم تخدم لا قضايا التعدد الإثني والثقافي والديني ولا قضايا النساء وتشير بعض التقارير المحلية بأن نسبة النساء بالسودان يمثلن 50% من السكان وإن نسبة النساء الأميات في شمال تقدر بـ 57.6% تزداد هذه النسبة في الشرق والغرب والجنوب. كما إن نسبة البنات المستويات في التعليم قبل المدرسي 47% وفي تعليم الأساس 40% و 46% في المرحلة الثانوية بالمقارنة بالأولاد الذين هم بنسبة 53% في التعليم قبل المدرسي و 60% في مرحلة الأساس وفي المرحلة الثانوية نسبة تفوق 50% قليلاً هذه النسب في المناطق الآمنة وليس بها نزاعات أو حروب فنجد إن النسب في تلك المناطق متدنية تماماً. مساهمة الاتحاد النسائي السوداني في التعليم:

استشعر الاتحاد النسائي بأهمية التعليم منذ البداية وقد احتوت برامجه على برامج لمحو الأمية وتأهيل النساء في الصناعات اليدوية ولذلك ركز على المدارس الليلية وتعليم الكبار وهذه الإحصائية المرفقة توضح لكم عدد المدارس الليلية التي تم فتحها في الفترة ما بين 1952 - 1959 كما افتتح الاتحاد النسائي مدارس صباحية في كل المراحل التعليمية الأولية، الوسطى والثانوي العالي وقد كان جهده يوازي جهد الدولة نفسها إذا وضعنا في الاعتبار كانت توجد مدرسة ثانوية حكومية واحدة في أم درمان زائد مدرسة أهلية واحدة زائداً مدرسة الاتحاد النسائي، أما مساهمة الاتحاد النسائي في التعليم الجامعي فقد كانت كبيرة جداً وذلك من خلال علاقاته مع الاتحادات النسائية في المعسكر الاشتراكي.

## إصلاح التعليم

لأننا نسعى إلي تحقيق أهداف من التعليم وهو خلق الإنسان القادر على مساعدة مجتمعه، فإنه لا بد من:

1. وضع نظم ومناهج من شأنها أن تساعد على استقلال القدرات الإبداعية للطالب ومساعدته على الفهم والاستنتاج والتفكير المستقل بدلاً من طريقة الحفظ عن ظهر قلب كما أورد الراحل البروفسير محمد عمر بشير في كتابه "تطور التعليم في السودان من سنة 1898 - 1956"، ص 45.
2. الانتباه إلي استعمال المصطلحات والأسماء والملبس وحتى طرق المعيشة لإبراز التعدد الإثني والثقافي والديني في السودان وجعلها وسيلة للمعرفة والتعارف بين الإثنيات المختلفة.
3. تنوع التعليم، إن تنوع التعليم هو جانب آخر يستحق منا النقاش لطلاب العلم ليس فقط تكون الدافع لتنوع التعليم وإنما التنمية الاقتصادية وما يتبعها تنمية اجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما



يوفره التعليم من كوادر على مستويات مختلفة، كتاب " حصادنا " للأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم وكتاب "الحركة النسائية " للدكتورة حاجة كاشف.

4. مجانية التعليم وإلزاميته، لا بد من توفير ورفع شعار التعليم للجميع ولا بد للدولة بأن تقوم بواجبها في هذه المسألة بدون تأخير حتى يتوفر لكل قطاعات المجتمع وليس الأغنياء فقط، كما يجب إعطاء المواطن الحد الأدنى من التعليم وهي فترة الأساس 9 سنوات على أن تكون ملزمة للجميع.

5. إيقاف ظاهرة التعليم العشوائي، فالتعليم الخاص قد سحب البساط من التعليم الأهلي والحكومي وأصبح جاذباً للطلاب بما يوفره للطلاب من تسهيلات "تدني درجات القبول - حرية اختيار المادة".

6. كما أنه لا بد من أن يقترن التعليم بالتنمية، فمن غير المعقول أن تكون هناك طب متعددة وإن يصبح أطباء بلا عمل في بلد كالسودان يعاني من الكثير من الأمراض المستوطنة.

## الصحة

بالنظر إلي الإحصاءات الصحية، فهي تتحدث عن نفسها ونورد بعضها هنا:  
86% من الولادات مازالت تتم بعيداً عن الرعاية الصحية في البيوت. كما أنه تتوفى امرأة حامل بمعدل واحدة يومياً. أما معدل الوفيات بين المواليد، فإنه يبلغ نسبة 68/ 1000 في شمال السودان، و82/ 1000 في الجنوب. وتبلغ نسبة الوفيات بين الأطفال تحت عمر الخمسة أشهر نسبة 104/ 1000 في الشمال، ونسبة 132/ 1000 في الجنوب.  
وتبلغ وفيات الحوامل 509/ 100.000. وقد فاق هذا العدد الآن 700/ 100.000 أما في الجنوب يزداد هذا العدد إلي أكثر من 860/ 100.000.

ويحمل أكثر من 600.000 فيروس مرض المناعة المكتسب. وهناك أيضاً مشكلة الملاريا التي ما زالت تحصد أكثر من 750.000 مواطن سنوياً، والحميات مجهولة الهوية. وبالمقارنة مع المشاكل الصحية التي تواجهها، نجد أن الخدمات الصحية المقدمة للمواطن قليلة في بعض المناطق. بل ومعدومة على وجه الخصوص في مناطق النزاع، وتحتاج إلي تصحيح، بدءاً بتأهيل المستشفيات والكوادر الصحية وتدريبها. فمن يمكنه أن يصدق أن هناك أكثر من 3.000 ألف طبيب عاطل عن العمل؟ كما أن هناك الأطباء الذين اختيروا للتخصص لكنهم فقدوا وظائفهم عندما أنهموا تخصصهم.  
وكما نعلم أن الصحة جزء أساسي من حقوق الإنسان، ولكي نستطيع بناء السلام، فلا بد من النظر بجدية للمشاكل الصحية وتوفير الخدمات الصحية الأولية وجعلها متوفرة وفي متناول المحتاجين إليها.



كما لا بد من التعامل بجدية مع برامج التوعية التابعة لهيئة الصحة العالمية - الوقاية خير من العلاج - نعرف تماماً بأن الدولة تهاونت وتعاملت بعدم مسئولية في موضوع مكافحة الإيدز، مما أدى إلى انتشاره وبمعدل يفوق التصور. لذا لا بد من وضع برامج واضحة المعالم نستطيع بها من رفع الوعي الصحي للمواطن.

من قبل الأطباء أصحاب الاختصاص خاصة في مرض الإيدز والتي تثبت بعض الإحصاءات والتي تناولتها الصحف مؤخراً بانتشاره في قطاع الشباب وطلاب الجامعات، لذا لا بد من تناول هذه القضية بشفاافية ووضوح ولا بد من إيجاد آلية واضحة للحد من انتشاره وذلك بتوعية المواطن بخطورة الممارسات الجنسية العشوائية، كما يجب توعيته بأساليب الوقاية منه.

### الفقر والتشرد

الفقر هو أحد المشكلات الضاربة الجذور في المجتمع السوداني، فأكثر من 90% من المواطنين يعيشون تحت حد الفقر، ولا بد هنا من الإشارة إلي أن هناك قطاع كبير من النساء يعملن في المهن الهامشية - بائعات الشاي - الكسرة - والأطعمة المختلفة، لم يجدن الرعاية الكافية من الدولة بل مطاردهن بالأسواق ومصادرة ممتلكاتهن في حالة عدم دفع الجباية. وكما نعلم إن هذه الشريحة من النساء أما أنها أتت من مناطق نائية انعدمت فيها خدمات سواء أكانت صحية أو تعليمية، وذلك لعدم وجود تنمية حقيقية فيها. أو أنهم أتت من مناطق بعد موجات الجفاف والتصحر التي ضربتها في أزمنة مختلفة، والتي أدت إلي نزوح آلاف من أبناء وبنات المناطق النائية إلي المدن الكبيرة طلباً لتحسين الأحوال المعيشية. فأصبح قطاع كبير منهم يفترش الأرض ويلتحف السماء، وتفشت الممارسات الغير قانونية من سرقة ونشل واستنشاق سلسيون وممارسة جنس عشوائي، كما انتشرت بينهم ظاهرة الاغتصاب مما أدى إلي انتشار الكثير من الأوبئة الجنسية منها على وجه الخصوص.

### الحلول

#### دراسة ظاهرة التشرد ومسبباتها وكيفية المعالجة:

هناك أكثر من 90 منظمة تعمل في السودان في مجالات مختلفة معظمها لديه الإمكانيات المالية لبرامج صنع السلام Peace Building يستطيعون التحرك في هذا المضمار. هؤلاء المشردون يشكلون عائقاً في تحقيق السلام الاجتماعي ويؤثرون تأثيراً سلبياً في كل مقوماتها، لذا نناشد هذه المنظمات لتسعى إلي عمل دراسات ومحاولة لتوفير دور لهؤلاء المشردين وتأهيلهم.



## البيئة:

هنالك مشكلة عالمية تخص البيئة وهي تغير المناخ نتيجة في زيادة درجات الحرارة (الاحتباس الحراري) وازدياد مستوى الماء والبحار وزيادة وتائر نوبان الجليد مما يترك آثاره السالبة في كل مناحي الحياة، وفي حديثنا عن البيئة لابد أن نتحدث عن بيئة العمل وبيئة السكن والموارد الطبيعية. وبما إن البيئة تمثل إحدى دعائم السلام الاجتماعي بتأثيرها المباشر على صحة الإنسان لذا فإن إصاحاح البيئة هي إحدى الركائز الأساسية في توفير السلام الاجتماعي فعدم نظافة البيئة يؤدي إلي انتشار كثير من الأوبئة والأمراض المعدية. وقد كثر الحديث في السابق عن دفن النفايات النووية في عهد النميري وربطها بانتشار السرطانات في السودان، ومن حين لآخر مازالت الصحف تتداول عن مخلفات ترسل سراً إلي البلاد (اليونان).

تراكم المخلفات أصبح مرتعاً خصيباً للكلاب والحيوانات وللأسف لبعض البشر الذي لا يجدون ما يحتاجونه من طعام.

تراكم المياه خاصة في الأحياء الشعبية يلعب دوراً أساسياً في توالد الناموس والذباب مما يؤدي إلي تناقل وانتشار الملاريا والأمراض المعدية وأمراض الجهاز الهضمي - الاسهالات - كما للسودان مشاكل حقيقية في إزالة المخلفات البشرية ويتم ذلك بمساهمة المواطن كل حسب إمكانياته، وتلعب الدولة دور المتفرج في هذا الشأن، فتنفيذ شبكة المجاري حسب المواصفات الصحية المعروفة هي من صميم عمل الدولة، كما لابد أن يتم حسم مسألة النفايات النووية والمبيدات الحشرية وكل ما يتعلق بنظافة البيئة وخلوها من الأمراض، كما بدأ ظهور بعض المشاكل الصحية التي تتصل بالجهاز التنفسي في المناطق حول منطقة الجيلي في شرق النيل نتيجة لقيام محطة تنقية البترول في تلك المنطقة. فالمرأة تلعب دوراً أساسياً في تحسين البيئة السكنية سواء أكان ذلك من ناحية النظافة أو بناء الحدائق المنزلية وتنبيه الأهل بضرورة نظافة البيئة.

## تجربة الاتحاد النسائي في نظافة البيئة والصحة

إن الدور الذي تلعبه المنظمات النسائية مهم سواء أكان على مستوى تقديم التوعية لإصاحاح البيئة أو تقديم خدمات صحية فقد ابتدع الاتحاد النسائي برنامجاً للكشف الطبي المجاني في منتصف السبعينات في معظم الأندية الرياضية بالأحياء، كما صاحبه برنامج لمحو الأمية أيضاً، كما إن جمعية ربات البيوت قد ساهمت في نظافة الأحياء بتكوين لجان نظافة الحي وتقديم الخدمات الصحية المجانية للمحتاجين بجانب المساهمة الفعالة في إيجاد السلع الضرورية لربة البيت بأسعار معقولة آنذاك.



## ما هي المعوقات التي تقف في طريق المرأة؟

أسباب ذاتية: وهي تخص مستوى التعليم والأعباء المنزلية وتربية الأطفال (وهذا عمل غير مغطى) والمجاملات.

أسباب موضوعية: منها القوانين المقيدة للحريات (حرية التحرك - حرية الفكر والانتماء) إن كبت الحريات وغياب الحرية وما يصاحبه عادة من سن تشريعات وقوانين قد وضعت خصيصاً لعرقلة مسيرة المرأة والحد من حريتها وإرجاعها إلي العصور الوسطى.

الفكر السلفي: هو نتاج طبيعي لعدم وجود الديمقراطية ووأد الرأي الآخر وسيطرة السلفيين على أجهزة الإعلام برز الفكر السلفي الذي يدعو إلي معاداة المرأة والسيطرة عليها وذلك بابتداع أساليب شتى وذلك بابتداع الزي الموحد في بعض المؤسسات - التحكم في الوظائف التي تشغلها ومنعها من الاشتغال في بعضها مثال لذلك (قرار الوالي بمنع النادلة في المطعم أو العاملة في محطة البنزين) وذلك بحكم حمايتها كما يدعون.

إن الفكر السلفي هو ألد أعداء المرأة عندما يلفعه جماعة الإسلام السياسي بالمفاهيم الدينية المعروفة، مثال لذلك تقنين الخفاض الفرعوني وحديث أم عطية الأنصارية وتشجيع التعددية الزوجية في حين إن الآية الكريمة واضحة تماماً في هذه النقطة (وإن خفتن أن لا تعدلوا فواحدة) فالفكر السلفي وجد مرتعاً خصباً في غياب الفكر الديمقراطي ومحاربة الفكر الآخر وفتح الباب على مصراعيه له. لا بد لنا من الانتباه له كنساء وتنظيمات لهذا الفكر السلفي ووضع خطط ثابتة وواضحة لمكافحته والاستعانة برجال الدين لمجابهة هذا الشأن.

عدم تمثيل المرأة في مواقع اتخاذ القرار: أولاً: إن نسبة تصويت المرأة في الانتخابات أعلى من نسبة الرجل، كما أن نسبتها في العمل الطوعي والإنساني تقدر بأكثر من 70% (دكتور حسن عبد العاطي)، أما تمثيلها في البرلمانات فهو كالاتي:

في البرلمان الأول لا توجد امرأة . وفي 1965، كانت هناك امرأة واحدة هي الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم. وفي 1980، كان تمثيلها حوالي 5%، وفي 1986 كان تمثيلها 5.6%، وفي 1996، كان تمثيلها بالتعيين، حوالي 6%. هذا التمثيل لا يعكس العملية الانتخابية، وهذا مؤشر على استغلالها كألية تصويت، وهنا يكمن دور التنظيمات النسائية في رفع الوعي السياسي للمرأة ومنع استقطابها لمصالح السياسيين وليس من أجل قضيتها.

## مشاركة المرأة في الأحزاب

نجد أن المشاركة في الأحزاب السياسية ضعيفة وقد بدأت عملياً بعد نيل المرأة لحقوقها السياسية، صحيح أن أحزاب اليسار فتحت عضويتها للنساء منذ الأربعينات وكانت الدكتورة خالدة زاهر أول



امرأة تلتحق بحزب سياسي. وبعد نيل المرأة حقوقها السياسية سارعت الأحزاب الأخرى بعمل أمانات للنساء، وأصبحت تلك الأمانات معزولة إلي حد كبير، وهامشية حتى. ولقد وضح لنا جلياً هذا التهميش، سواءً أكان على مستوى التجمع الوطني المعارض أو الحركة الشعبية أو الحكومة فلم يتضمن أي وفد من هؤلاء لامرأة.

## خاتمة

ولكي يكون دور المرأة فاعلاً في نشر ثقافة السلام لابد أن تعطي المرأة حقوقها أولاً ولا بد من المشاركة في عمل الدستور على أن يتضمن كل المواثيق الدولية التي ترفض التمييز ضد المرأة. يجب أن ينص الدستور على حماية النساء من العنف وعدم استعمالهن كأداة ضغط في حسم النزاعات مما يعرضهن للاغتصاب كما حدث ويحدث في دارفور، كما يجب أن ينص على حمايتها من العنف المنزلي المسكوت عنه في مجتمعنا والذي يمارسه الزوج والأب والأخ في السودان. التزام الأحزاب بتمثيل المرأة وترشيحها على أن تكون هناك نسبة ترشيح أكثر من 25% ولا أرى مانعاً في أن تكون هناك دوائر للنساء.

إيجاد قوانين عمل غير مجحفة للنساء وليس فيها تمييز نوعي. أما على مستوى التنظيم النسوي، فيجب مراجعة وتفعيل الهياكل التنظيمية والمؤسسية وتنشيط المكاتب المتخصصة والتي يمكن أن تتحول إلي جمعيات تكون فاعلة في المجتمع وتقوم بدور أكبر مثال لذلك مكتب للصحة - مكتب حماية البيئة - حماية الطفل - مكتب قانوني ومكتب لمعالجة مشكلة المشردين.

\* د. إحسان فقيري، طبيبة سودانية ناشطة في مجال حقوق المرأة. لها كتابات خاصة بالعنف ضد الأطفال والمرأة. حالياً، السكرتير العام للاتحاد النسائي السوداني.

